الاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي

أديس أبابا، 25 مايو/أيار 2014

رؤية الأطراف غير الحكومية لعمل مجلس السلم والأمن

I. مقدمة

تحثّ المادّة 20 من البروتوكول المتعلّق بتأسيس مجلس السلم والأمن (PSC) للاتحاد الأفريقي (AU) على أن يتّخذ المجلس خطوات "لتشجيع المنظّمات غير الحكومية للمشاركة بشكل فاعل في الجهود الرامية إلى نشر السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا". وضمن هذا السياق، فقد شكّلت وثائق مثل إعلان "سولومن" الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي، وإعلان طرابلس، ومخطّط طرابلس التنفيذي، وخلاصات "مازيرو"، فضلا عن صيغة ليفينغستون، مرجعية توجيهية من شأنها المساعدة على إنارة السبل.

وخلال اللقاء التشاوري لمفوضية الاتحاد الأفريقي مع منظّمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والأبحاث، والذي انعقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في 16 نيسان/أبريل 2014، كلّف أربع منظّمات هي: ACCORD، وISS، وOXFAM، وWANEP، بتنظيم استشارات إقليمية للأطراف غير الحكومية، وذلك لإفساح المجال أمامها للمساهمة في تقديم مقترحات عملية حول كيفيّة تطوير العلاقة مابين المعنيين والاتحاد الأفريقي لنشر السلم والأمن في القارّة خلال العقد القادم.

وبالنّظر إلى المبادرات المشتركة مع مجلس السلم والأمن(PSC) والمخطّط الأفريقي للسلم والأمن(APSA) خلال العشر سنوات الماضية، فقد طرحت المشاورات الإقليمية نهجًا للأطراف غير الحكومية لتقديم وجهات نظرها ورؤاها حول مجلس السلم والأمن، والاتحاد الأفريقي ضمن عملية شاملة، وقد شكّل ذلك مناسبة خاصّة للإستماع إلى أصوات المعنيين من غير الدول، وخلق مناخ من الوعي والتفاهم حول عمل (APSA)/(PSC) ، وتمكين منظّمات المجتمع المدني من المساهمة وإعادة النظر في وسائل ومجالات عمل المفوّضيّة.

إن الهدف الأساسي من هذه المشاورات يظلّ أوّلا: تقدير مجلس السلم والأمن في عمله خلال العشر سنوات الأولى، وثانيا: بيان إلى أيّ حد يمكن أن تتكامل وظائف مجلس السلم والأمن مع وظائف الأطراف غير الحكومية في سعيهما إلى نشر السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

II. مراجعات لعشر سنوات من عمل مجلس السلم والأمن:

تهيمن النزاعات على المجتمع، خصوصا عندما تجنح الأطراف المتنازعة إلى العنف لتحقيق مصالحها، وهو ما يستدعي إشراك الأطراف الدولية للعمل على إيجاد حلول مناسبة من أجل صنع وحفظ وبناء السلم.

إنّ أسباب النزاع متعدّدة، وهي متّصلة بدواعي غائرة وجذور تاريخية بيّنة بما يجعلها أسبابا عميقة في غالب الأحيان. وفي نفس الوقت، فإنّ دوافع التوجّه إلى العنف عادة ما تكون قابلة للتغّير مع الزمن، كما تظهر الأحداث المؤثّرة خلاف ذلك ذات وقع بسيط في أوقات السلم، وهو ما يجعل تطويق العنف في ظلّ هذه الظروف والتوجّهات مسألة غير قابلة للحلّ.

بالإضافة إلى أن التسابق إلى استغلال الموارد البيئية المحدودة قد يقود إلى ويفجّر نزاعات حول الموارد الطبيعية، كما يفضي التنافس حول النتائج الانتخابية إلى النزاعات أيضًا.

إن الاستراتيجيات الّتي يجري وضعها للتدخّل في فضّ النزاعات، سواء تعلّق الأمر بالتهديد باستعمال القوّة أو من خلال التفاوض والوساطة، تتوجّب السعي إلى التوفيق بين كافّة المسبّبات والآليات المتصلة بهذه النزاعات.

وعلى الرغم من مضي عشر سنوات على نشأته، فإن البعض لا يتردّد في إبداء النقد لمجلس السلم والأمن الّذي يظهر ضعيفا ومتأخّرا قياسا بمجلس السلم والأمن التابع للأمم المتّحدة (UNSC) الّذي ولد قبل 68 عاما، كما أنّ آخرين لا يتحرّجون في تقديم النقد الشديد تجاه APSA، ويظهرون اعتقادهم بأن جاهزية ووضوح رؤية مجلس السلم والأمن الأفريقي PSC تظلّ محدودة جدّا قياسا بتلك الّتي يملكها مجلس السلم والأمن الأممي UNSC، وذلك في مواجهة تحدّيات السلم والأمن المعقّدة. وعلى ضوء ذلك، عمل أصحاب القرار المشاركين في عملية المشاورات، على تحديد أهمّ هذه التحدّيات، الّتي جرى تجميعها في اثني عشرة بندًا كما يلي:

- معوقات التمويل
- نقص الدعم اللوجستي لعمليات دعم السلم
- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية
- عدم كفاية الاتّصال والوصول للمعلومات حول عمل مجلس السلم والأمن
- محدودية الوصول إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOCC
- محدودية الإرادة السياسية في اتخاذ القرار
- محدودية تقدير الامتياز الّذي تتضمّنه المقاربات الأفريقية لفضّ النزاعات
- تفشّي عدم المساواة ومحدودية الفرص الاجتماعية والاقتصادية
- خطر الإرهاب
- استمرار انتشار التسلّح المحدود والأسلحة الخفيفة
- عدم استكمال مسار تصفية الاستعمار والكفاح من أجل تقرير المصير
- ضعف الاستراتيجيات المتعلّقة بإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاعات

III. مقترحات مقدّمة لمجلس السلم والأمن ومفوّضية الاتحاد الأفريقي:

لقد حدّدت الأطراف غير الحكومية في ضوء هذه التحدّيات، المقترحات الأساسية التالية لتطوير عمل مجلس السلم والأمن الأفريقي PSC:

1. معوقات التمويل

توجد حاجة ماسّة إلى دعم المبادرات الأفريقية للسلم والأمن، وانطلاقا من هذه النظرة فقد توجّب منح الأولوية لتمويل مخطّط السلم والأمن الأفريقي APSA، خصوصا إذا ما كان الأمر متعلّقا بأنشطة مجلس السلم والأمن. إن صندوق السلم يبدو دائما شبه فارغ، مثلما يظهر التمويل غالبا غير ممكن وغير ذي مصداقية. ومن هنا فإن على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تتبنّى عروض تمويل جديدة، وأن تضمن تدفّق مساهمات فورية. إلى ذلك تبدو الحاجة ضرورية لممارسة ضغط على الدول الأعضاء من أجل تحقيق مساهمات مالية أكبر لصالح عمليات دعم السلم ولصالح صندوق السلم، وهو ما قد يقتضي فرض عقوبات على الدول الّتي لا تريد المساهمة. ويظهر الالتزام بتخصيص 12 بالمائة من ميزانية الاتحاد الأفريقي لصالح صندوق السلم في غاية الأهميّة، تماما كما تظهر مبادرة الرئيس "ألفا عمر كونري" في دعوته الدول الأعضاء لتخصيص 5 بالمائة من موازناتهم الوطنية لدعم أنشطة مبادرات الاتحاد في مجالات السلم والأمن مسألة في غاية الحيويّة.

2. نقص الدعم اللوجستي لعمليات دعم السلم

يتواصل نقص الدعم الإنساني واللوجستي لعمليات دعم السلم، ليطرح تحدّيا في مستوى ضمان انخراط فوري وفاعل في هذا المجال. إنّ مجلس السلم والأمن PSC مطالب بحشد قواه لدعوة الدول الأعضاء لتفعيل دعمهم، والعمل على مناشدة أولئك الّذين أبدوا استعدادهم لتقديم الدعم لجعله فوريا. وفي هذا الإطار تبدو العقوبات أمرا معتبرا.

3. ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية

وقفت الأطراف غير الحكومية على ضعف التنسيق بين مجلس السلم والأمن PSC وبقية المعنيين المباشرين والعاملين في مجال السلم والأمن، بمن في ذلك الهيئات الاقتصادية الإقليمية (RECs) والآليات الإقليمية (RMs)، ومديرية المواطنين والشتات (CIDO)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي (ECOSOCC)، والاتحاد البرلماني الأفريقي (PAP)، فضلا عن الأمم المتحدة(UN)، والاتحاد الأوروبي(EU) وجامعة الدول العربية (LAS)، وهو ما يطرح تحدّيا جدّيا أمام قيم التتابع والتكامل.

ويبدو تحقيق هذا الأمر غالبا غير واضح، خصوصا إذا ما كانت المبادرة ستقود إلى ذلك أو ستدفع مجلس السلم والأمن والهيئات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية، ومجلس الأمن الدولي، والأطراف الأفريقية غير الحكومية للقيام بذلك، فالتتابع والتضامن يجب أن يطبّقا ضمن رؤية تكرّس تقاسم المهامّ بين الاتحاد الأفريقي/مجلس السلم والأمن مع الهيئات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، كما يجب أن تساهم هذه المبادرة في توقيع اتفاق وحماية الموارد الخاصّة بالمجلس، والّتي تصرف غالبا للتدخّل في المناطق الّتي يملك مجلس الأمن الدولي والهيئات الإقليمية القدرة على التدخّل فيها. إنّ هذا الاتّفاق يجب أن يؤسّس لمجال عمل من أجل التنسيق بين مجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن الدولي، والهيئات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية بالإضافة إلى الهيئات الآخرى التابعة للإتحاد الأفريقي، مثلما يجب أن يركّز على منح منظّمات المجتمع المدني فرصة لملاحظة ومراقبة هذا التنسيق.

وكمثال على ذلك، فإنّه يتوجّب العمل على إيجاد التناغم بين آليات الإنذار المبكّر الإقليمية والقارّية، من خلال المشاركة الكاملة لمنظّمات المجتمع المدني مع الخبرة الراهنة، وهو ما سيقود إلى تقوية الرقابة والتقييم، ووضع معايير فاعلة تساعد على استشراف النزاعات ووضع تدابير لمنعها على المستويين الإقليمي والقارّي.

4. عدم كفاية الاتّصال والوصول للمعلومات حول عمل مجلس السلم والأمن PSC

يوجد نقص واضح في معرفة أعمال مجلس السلم والأمن. ولمواجهة هذه الوضعية فإنّ المجلس يحتاج ليكون أكثر فاعلية في نشر المعلومات حول وظائفه، وجدول أعماله الشهري،، وكيف يلاقي أهدافه. كما يتوجّب إتاحة المزيد من المعلومات وتيسير تبادلها بين الاتحاد الأفريقي ومختلف الأجهزة التابعة له، وخصوصا حول كيفيّة إدماج منظّمات المجتمع المدني في أنشطته المتعلقة بالمناصرة والوعي.

وبمقدور الاتحاد الأفريقي أن يقوم بذلك من خلال تنظيم ورشات عمل على المستوى الوطني يستمع من خلالها لوجهات نظر منظّمات المجتمع المدني في كيفية مساهمتها في أنشطة الاتحاد ومجلس السلم والأمن. ويمكن النظر هنا في إمكانية تنظيم دورة سنوية تفاعلية لمنظّمات المجتمع المدني تحت رعاية الإتحاد وبالتزامن مع القمّة السنوية له. وتبعا لهذا التمشّي، فإنّ لقاءات مجلس السلم والأمن يجب أن تكون دورية، كما يجب تنظيمها في جميع مناطق القارّة بالتتابع، كوسيلة دفاع قد تساعد على خلق وتكريس الثقة في عمل المجلس لدى الأطراف غير الحكومية على المستويين الإقليمي والقارّي.

إلى ذلك، يجب العمل على إتاحة المعلومات بكافة اللغات الرسمية للاتحاد حول القرارات الأساسية، وذلك لحثّ الأطراف غير الحكومية على الاضطلاع بتعهداتها. ويسري هذا الأمر بشكل جليّ على اللغتين العربية والبرتغالية، اللّتين لا يجري إشراكهما غالبا في مستويي الاتصال والأنشطة.

لقد جرى ملاحظة كثير من سوء الفهم وارتباك التقارير حول مبادرات مجلس السلم والأمن، وهو ما يستدعي من المجلس العمل على إحداث قطب إعلامي عبر القارّة، وعلى الصعيد العالمي، لنقل أخبار دوراته وأعماله وشرح دواعي قراراته. ويمكن أن يتحقّق هذا الأمر من خلال اعتماد جائزة لأفضل الصحفيين الّذين يقومون بتغطية جيّدة ومسئولة لشؤون السلم والأمن في القارّة الأفريقية.

5. محدودية الوصول إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOCC

إن الشروط الراهنة الموضوعة لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تعتبر مصدرا لتهميش عدد كبير من منظّمات المجتمع المدني العاملة في القارّة.

وتبعا لذلك، فإنّ هناك حاجة أكيدة إلى مراجعة وضعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من أجل ضمان أكبر مشاركة ممكنة لمنظّمات المجتمع المدني والتأكّد من أنّ وجهات نظر المجلس تعكس خصائص واحتياجات المنظّمات الأفريقية. إنّ منظّمات المجتمع المدني ترى في اشتراط أن تكون 50 بالمائة من مواردها المالية من مصادر محليّة، يحول

دون مشاركتها في المجلس، كما يتناقض مع الرغبة في جعل هذه المنظّمات أكثر فاعلية وحضورا على المستويين الوطني والقارّي. إلى ذلك، يتوجّب العمل على تقوية سكرتارية المجلس/ CIDO لتتمكّن من تقديم خدمة أفضل لصالح منظّمات المجتمع المدني.

6. محدودية الإرادة السياسية في اتخاذ القرار

يظهر النقص واضحا في وجود إرادة سياسية كافية بين الدول الأعضاء لأخذ قرارات جريئة وحاسمة لحلّ وإدارة والتدخّل في النزاعات الراهنة.

إنّه من الضروري القبول بأنّ مجالات العمل الخاصّة بمخطّط السلم والأمن الأفريقي APSA ومجلس السلم والأمن PSC كقواعد أساسية مكّنت أفريقيا من وسائل عمل لتفادي الصراعات الأهلية والحروب، وهو ما جعل الأطراف غير الحكومية في القارّة تتقدّم للمساهمة في إيجاد الحلول من خلال تفعيل الأدوات القانونية والمبادرات السياسية. ولمواجهة هذا التحدّي، يجب أن تكون الأطراف غير الحكومية مستعدّة للمساهمة في بناء التفاهمات والاتّفاقات، ممّا سيقوّي استعدادها لإدارة وتقييم وتنفيذ هذه الالتزامات وإرسال تقاريرها بخصوص السلم والأمن. وسيساعد هذا المسار المجلس على إلزام الدول الأعضاء بالقيام بواجباتها إزاءه. إن على مجلس السلم والأمن أن يشدّد على استقلالية القضاء واحترام قيم الديمقراطية وسيادة القانون في جميع تدخّلاته.

إنّ جسر الهوّة بين الإنذار المبكّر والتدخّل المبكّر أمر حيويّ، خصوصا في بؤر التوتّر في القارّة. لقد شكّلت الإنذارات المبكّرة حول الانتخابات الكينية سنة 2007، مثالا معروفا قبل اندلاع العنف. وسيكون مهمّا أن تدعى جميع الدول الأعضاء لتقديم مواقفها من أجل تقوية قدراتها الوقائية.

فضلا عن ذلك، توجد حاجة ماسّة لضمان المحاسبة على الجرائم المرتكبة والدعوة إلى بذل جهود أكبر في مجال العدالة الانتقالية في الدول الّتي عاشت تجارب نزاعات عنيفة وحالات من عدم الاستقرار. إنّ مجلس السلم والأمن، بالتعاون مع الأطراف غير الحكومية، مطالب بإطلاق عمليات تحقيق مستقلّة من أجل تحقيق العدالة للضحايا، وهو ما يعني أيضا ضرورة العمل على تسريع تفعيل أعمال المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

7. محدودية تقدير الامتياز الّذي تتضمّنه المقاربات الأفريقية لفضّ النزاعات

يجب أن يبذل المجلس جهود كافية لمنح الأولوية لترتيب معاني سلمية لحل الإشكالات، والتّي تبرز عند كلّ مسعى إإيجاد مخارج سريعة للنزاع. وهو ما يمكن أن يقود إلى إهمال مبكّر لجهود الوساطة، الّتي تبقى الآلية المفضّلة في التعاطي مع مثل هذه الأزمات.

إن مثل هذا النوع من التدخّلات وعمليات دعم السلم يجب أن يتم تشجّيعها من أجل ضمان حماية المدنيين، وباعتبارها أيضا جهود موجّهة تجاه الأسباب الجذرية للنزاع، من خلال الحوار والوساطة. وما يجب أن يدركه مجلس السلم والأمن أنّه قد يكون مطالبا بمراجعة الاستراتيجيات المتّبعة في مثل تلك السياقات الراهنة والمعقّدة.

8. تفشّي عدم المساواة ومحدودية الفرص الاجتماعية والاقتصادية

على الرغم من تقلّص نسب الفقر، تظل اللاّ–مساواة الاجتماعية والاقتصادية والتهميش ظواهر مرشّحة للنموّ في المستقبل القريب، وهو ما قد يفضي في المستقبل بشكل واضح إلى اندلاع نزاعات وتفجّر الأزمات. وفضلا عن ذلك، فإنّ محدودية الفرص الاقتصادية، خصوصا بين الشباب، تزيد من احتمال الانخراط في العنف والجريمة المنظّمة والنزاعات المسلّحة.

إنّ الحاجة أكيدة إلى تبنّي مقاربة شاملة تنظر إلى الاقتصاد باعتباره جهدا تعاونيا لتحقيق السلم والأمن. إن مجلس السلم والأمن مطالب بالاعتراف بهذا التحدّي، وهو ما يتطلّب منه العمل بكلّ حيويّة على جسر الهوّة بين الفقراء والأغنياء من خلال إعادة بناء سياسته. ومن خلال هذه النظرة، فإن المجلس مدعوّ إلى تقوية تعاونه مع منظّمات المجتمع المدني وتقديم الدعم لعملها لصالح الفئات الضعيفة والمحتاجة كالنساء والأطفال.

9. خطر الإرهاب

يوجد نقص في المعرفة والفهم العام لطبيعة ودوافع بعض المجموعات المسلّحة الّتي تستعمل الإرهاب لتحقيق مصالحها. إنّ دراسة وفهم هذه الظاهرة بعمق يبدو أمرا أساسيا لا غنى عنه.

إن على مجلس السلم والأمن أن يدعو في مواجهة هذا التحدّي كافّة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم التقني لتطوير التعاون حول إدارة أمن الحدود وتنمية العمل الاستخباراتي وتيسير التبادل بخصوصه. ويجب أن يتضمّن ذلك تطوير المعارف حول مصادر تمويل الأنشطة الإرهابية. ولتقوية مقاومة الإرهاب فإن الاحتياجات قائمة إلى وضع استراتيجيات إقليمية أي يعمل مجلس السلم والأمن جنبا إلى جنب مع الهيئات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية الّتي تلعب دورا مركزيا في هذا الشأن.

10. استمرار انتشار التسلّح المحدود والأسلحة الخفيفة

يظّل انتشار التسلّح المحدود وامتلاك الأسلحة الخفيفة معوّقا أساسيا لجهود إدارة وحل النزاع في أفريقيا. ووفقا لهذه النظرة، فإن مجلس السلم والأمن مدعوّ إلى ممارسة الضغط على الدول الأعضاء للتوقيع/التصديق على الاتفاقية الدولية للحدّ من التسلّح، وتكثيف حملات جمع الأسلحة غير المرخّصة والعمل على تدميرها في جميع أنحاء القارّة.

11. عدم استكمال مسار تصفية الاستعمار والكفاح من أجل تقرير المصير

على الرغم من النجاح الّذي حقّقته منظّمة الأمم الأفريقية/الاتحاد الأفريقي OAU/AU طيلة الخمسين عاما الماضية، خصوصا من خلال لجنة التحرّر، لم ينعم جميع الأفارقة بحقّ تقرير المصير، ويتضمّن ذلك سكّان الصحراء الغربية.

وفي ارتباط بهذه الوضعية، يجب أن يعمل مجلس السلم والأمن الأفريقي للضغط على مجلس الأمن الدولي لاستئناف مسار الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية. كما يجب أن يعمل المجلس على دعوة الدول الأعضاء ممّن لم تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير إلى القيام بذلك.

12. ضعف الاستراتيجيات المتعلّقة بإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاعات

يحتاج المساهمون في بيئات ما بعد النزاع غالبا إلى التحرّك سريعا من أجل ضمان التدخّل المباشر وتحقيق نتائج ملموسة، وهو ما دفع العديد من المنظّمات العاملة في هذه المناطق إلى تبنّي استراتيجيات موضوعة مسبقًا. ولذلك، تبرز الحاجة إلى إيجاد بدائل لإدراك وظائف عملية من أجل تطوير أدوات لتوقع وفهم والتعامل مع تهديد السلم والأمن.

و في سياق هذه الرؤية، يتوجّب على مجلس السلم والأمن تسليط الضوء على ما يلي:

- تقتضي إدارة ما بعد النزاع الإحاطة بالضحايا وتقديم التعويضات والرعاية النفسية والاجتماعية لهم. وبمقدور منظّمات المجتمع المدني أن تقدّم الدعم في هذا المجال.
- بإعتباره جزءًا من جهود إصلاح القطاع الأمني، يجب أن تدعم عمليات دعم السلم الجيوش الوطنية، وتقوم بإدماج شباب الجماعات المسلّحة في برامج للوقاية من عودتهم إلى هذه الجماعات، وذلك من خلال الاستجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان أن لا تساهم عناصر عمليات دعم السلم في عرقلة جهود إعادة الإعمار، من خلال انخراطها في التجارة غير المشروعة وأشكال أخرى من الممارسات الخاطئة، بما في ذلك استغلالها لعلاقات القوى ضد السكان المحليّين.
- لتقوية ودعم جهود إعادة البناء، يجب على مجلس السلم والأمن أن يضمن تطبيقا فاعلا وشاملًا لعمليات نزع السلاح، والتثبيت والإدماج (DDR)، خصوصا إذا كانت متصلة بجهود الحد من انتشار التسلّح المحدود والأسلحة الخفيفة.

IV. تعهّدات الأطراف غير الحكومية إزاء مجلس السلم والأمن والاتحاد الأفريقي

- إيلاء النقص في المعرفة بمنظّمات المجتمع المدني في القارّة أهميّة، ومعالجة العلاقة المحدودة بين مجلس السلم والأمن والأطراف غير الحكومية، للمساهمة في الارتقاء بعمل المنظمات غير الحكومية عبر القارّة، وذلك مثلما ورد في خلاصات "مازيرو" وما دعت إليه المادّة 20 من بروتوكول مجلس السلم والأمن. هذا التقرير سوف يتم تقديمه إلى مفوّضية الاتحاد الأفريقي لاعتماده في قاعدة بياناتها.
- الخلاصات المتعلّقة بالأطراف غير الحكومية تتضمّن معرفة محدودة ببعض الشؤون، وتملك فرصة للتعلّم أكثر وتقدير تدخّلات مجلس السلم والأمن. ولذلك تتعهّد الأطراف غير الحكومية بتثقيف نفسها أكثر حول العمل والهياكل والإجراءات المتّصلة بالمجلس.
- بناء على هذه النظرة، سنعمل على المساهمة في نشر الأبحاث المبنية على الحقائق، بالإضافة إلى تطوير مبادرات بناء القدرات للمواطنين الأفارقة وتثقيفهم في شؤون الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن. وستتضمّن الأبحاث جمع التواريخ (خصوصا المتعلّقة بالنزاعات) من خلال المذكّرات والخرائط وتحليل السياسات وتجميع المعلومات. وسيتمثّل تعهّدنا العملي الأوّل في تنظيم ورشة عمل في تونس حول فجوة المعرفة.

- التواصل مع المجتمع يعدّ وسيلة أخرى للأطراف غير الحكومية، وتستطيع أن تستعملها لتقريب عمل مجلس السلم والأمن من الشعوب الأفريقية. وسينتج عن هذا التمشّي تعزيز مناخ المناصرة والوعي من خلال إقامة عروض الشوارع وقوافل السلم من بين أنشطة كثيرة يمكن أن تقام.
- على المستوى الوطني، يجب دعم جهود السلم والأمن من الأطراف غير الحكومية، وذلك عبر الالتزام بدعوة حكوماتها الوطنية إلى اتخاذ خطواتضد ارتكاب التجاوزات في حقوق الإنسان، والتصديق على المواثيق الدولية، وتقديم التزامات مالية إلى الاتحاد الأفريقي.
- تتعهّد الأطراف غير الحكومية بتقوية المشاركة في الدورات المفتوحة لمجلس السلم والأمن وغيرها من المناسبات، وذلك لدعم مناخ الوعي والثقة في معالجة المجلس للنزاعات. وسيتضمّن ذلك حمل أصوات جميع الأطراف المعنية للانتباه للمجلس، وخصوصا ضحايا النزاعات ومجموعات أخرى معنيّة.
- المساهمة في تخفيض الاستعداد للانخراط في الحروب، وذلك بتعهّد المنظمات غير الحكومية لتقديم الدعم لمجلس السلم والأمن والدول الأعضاء والهيئات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بالأبحاث والمعلومات المتعلّقة بهذا الشأن.
- وأخيرا، فإنّنا نلتزم بتقديم الخبرة والدعم لمجلس السلم والأمن، ولمجلس الحكماء، وعلى المستوى الإقليمي أيضا، وللآليات المشابهة، خصوصا جهود بعثات الوساطة. وتبعا لذلك، تقوية ونشر آليات الإنذار المبكّر، إقليميا وقارّيا، من خلال مشاركة المعلومات من الوضع على الأرض.

V. ملاحظات ختامية:

يثمّن المشاركون الفرصة الّتي قدّمتها مفوّضية الاتحاد الأفريقي للأطراف غير الحكومية، للمساهمة في التخطيط لاستراتيجية مجلس السلم والأمن. وللبناء على هذه اللحظة في خلق مسار للعمل، يحثّ المشاركون على إقامة تقرير سنوي وتنسيق دائم بين مفوّضية الاتحاد الأفريقي، ومجلس السلم والأمن بالخصوص، والأطراف غير الحكومية.

المشاورات الإقليمية للجهات الأفريقية غير الحكومية
بمناسبة مرور 10 أعوام على انشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي
مايو 2014

قائمة المشاركين

الرقم	اللقب	الأسم	الكنية	المنصب	المنظمة	البريد الالكتروني	البلد
منطقة جنوب أفريقيا							
1	دكتور	ستيرجومينا	لورانس تاكس	الأمين التنفيذي	Secretariat SADC		بوتسوانا
2	السفير	مدو	ليمبيدي	المفوض الأعلى	المفوضية العليا لجنوب أفريقيا لدى بوتسوانا	LembedeM@dirco.gov.za	جنوب أفريقيا
3	أستاذ	عزيز	بهاد	مساعد وزير العلاقات الدولية السابق؛ مستشار سياسي	ACCORD	agpahad@gmail.com	جنوب أفريقيا
4	السفير	وليلي	نالبو	الرئيس السابق لعملية كيمبرلي والمستشار الخاص للامن القومي للرئيس جاكوب زوما سابقا		nhlapow@gmail.com	جنوب أفريقيا
5	أ. دكتور	جيرمان	تشيبامبي نجوي	عميد كلية العلوم الإدارية والاجتماعية والسياسية	جامعة لوبومباشي	gngoie2013@gmail.com	الكونغو الديمقراطية
6	أستاذة	ديسيريه ماري	رزانماهيفا	المدير التنفيذي	Centre d'Echanges de Documentation et d'Information Inter-Institutionnelle (CEDII)	Cedii.fia@moov.mg; rademastea@yahoo.fr	مدغشقر
7	أ. دكتور	أندريه	راسولو	رئيس وأستاذ محاضر	المنصة الوطنية للتنسيق من المجتمع المدني (CNOSC)؛ جامعة أنتاناناريفو	rasoloandre@yahoo.fr	مدغشقر
8	أستاذ	فيل	يا نانجولو	المدير التنفيذي	NamRights	nshr@iafrica.com.na	ناميبيا
9	دكتور	جون	تيشا	الأمين التنفيذي	منتدى أفريقيا	john.tesha@africaforum.org	جنوب أفريقيا
10	أستاذ	جوزيف	بوتيكا	المدير التنفيذي	مؤسسة موااليمو نيريري	info@nyererefoundation.org	تنزانيا

الرقم	اللقب	الأسم	الكنية	المنصب	المنظمة	البريد الالكتروني	البلد
11	دكتور	مارتن	روبييا	مدير	معهد السياسة العامة والبحوث الأفريقي (APPRI)	mrupya@gmail.com	جنوب أفريقيا
12	دكتور	فاطمة	أحمد	محاضر	جامعة كوازولو ناتال	Ahmedf1@ukzn.ac.za	جنوب أفريقيا
13	أ. دكتور	أوين	سيشون	مدير	معهد داغ همرشولد، جامعة كوبربلت	owen.sichone@cbu.ac.zm	زامبيا
14	أستاذة	جاكينتا	خورخي	المدير التنفيذي	معهد تعزيز السلام (ProPaz)	matinada@yahoo.com; Jacinta_jorge@yahoo.com	موزمبيق
15	أستاذ	ريتشارد	سميث	ممثل لجنة التوجيه	Action Support Centre (ASC)	richard@asc.org.za	جنوب أفريقيا
16	أستاذة	سيتيمبيلي	مبوفو	مدير	مركز إدارة الصراع والتحول (CCMT)	impact@ecoweb.co.zw; smpofu@ccmt.co.zw	زيمبابوي
17	أستاذة	تيريزا	شيوي	مدير الإدارة	مركز الجنوب الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (SACCORD)	theresachewe@yahoo.co.uk	زامبيا
18	أستاذ	سيباتا	موتساماي	المدير التنفيذي	مجلس المنظمات غير الحكومية ليسوتو (LCN)	seabata.motsamai@lcn.org.ls	ليسوثو
19	أستاذ	فلورنت	كابونجو	مسؤول البرامج	المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA)	florent@eisa.org.za	جنوب أفريقيا
20	أ. دكتور	كريس	لاندزبيرج	رئيس SARCHI للدبلوماسية الأفريقية والسياسة الخارجية	جامعة جوهانسبرج	clandsberg@uj.ac.za	جنوب أفريقيا
21	دكتور	جودي	سميث-هوين	مدير البرامج، القوى العالمية وبرنامج أفريقيا	معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية (SAIIA)	judy.smith-hoehn@wits.ac.za	جنوب أفريقيا
22	أستاذ	سيفو	جوميدزي	سكرتير/محامي	محامون لحقوق الإنسان	siphogumedze@gmail.com	سوازيلاند
23	أستاذ	موسى	هلوف	منسق	تحالف سوازيلاند للمنظمات المدنية المعنية (SCCCO)	hlophemin@yahoo.com; sccco@swazi.net	سوازيلاند
24	أستاذ	جورج آبل	مانجو	محاضر، مركز الدراسات الأمنية	جامعة مزوزو	mhangoga@yahoo.com	ملاوي
25	أستاذ	فيليبي	فوروما	موظف السياسات، المواطنين ومديرية الشتات	مفوضية الاتحاد الأفريقي	furumaa@africa-union.org	إثيوبيا
26	دكتور	سيلفستر	مافوزا	الرئيس التخصصي للأبحاث ورئيس وحدة السلام والأمن	معهد أفريقيا جنوب أفريقيا (AISA)	smaphosa@ai.org.za	جنوب أفريقيا
27	أستاذة	مايتيو	سيتلهيك		مجلس بوتسوانا المنظمات غير الحكومية (BOCONGO)	admin@bocongo.org.bw	بوتسوانا

الرقم	اللقب	الأسم	الكنية	المنصب	المنظمة	البريد الالكتروني	البلد
28	أ. دكتور	باليفي	تسي	أستاذ محاضر	جامعة بوتسوانا	tsieb@mopipi.ub.bw	بوتسوانا
29	دكتور	الحاج سارجو	باه	ضابط ارتباط الاتحاد الافريقي لدى SADC	مفوضية الاتحاد الأفريقي	bahs@africa-union.org	بوتسوانا
30	دكتور	شارلز	موبيتا	مدير: وسائل الإعلام والمطبوعات والشؤون العامة	SADC Secretariat	cmubita@sadc.int	بوتسوانا
31	أستاذ	خواو	إندلوفو	مدير الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن	SADC Secretariat	joaom@africa-union.org	بوتسوانا
32	أستاذ	فاسو	جوندن	مؤسس والمدير التنفيذي	ACCORD	vasu@accord.org.za	جنوب أفريقيا
33	أستاذ	شارلز	نيويوكونجي	باحث أول: قسم إنتاج المعرفة	ACCORD	charlesn@accord.org.za	جنوب أفريقيا
34	أستاذة	صابرينا	انسنباخ	منسق: قسم إنتاج المعرفة	ACCORD	sabrina@accord.org.za	جنوب أفريقيا
35	أستاذة	إيرين	ليمو	مسؤول البرامج: وحدة حفظ السلام	ACCORD	irene@accord.org.za	جنوب أفريقيا
36	أستاذ	توليزا	اندليلا	متدرب: قسم العمليات	ACCORD	thulisa@accord.org.za	جنوب أفريقيا
منطقة شمال أفريقيا							
37	أستاذة	فاطمة	انداياان	الأمين العام	المنظمة العربية لحقوق الإنسان - موريتانيا	aohrmauritania@gmail.com	موريتانيا
38	أستاذ	خالد	شوكت	مدير	المعهد العربي للديمقراطية	khaledchouket@gmail.com	تونس
39	أستاذ	شريف	هلالي	مدير	المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان	afcshr2011@gmail.com	مصر
40	أستاذ	نورالدين	بن سعد	رئيس	رابطة الجزائر للدفاع عن حقوق الإنسان	nour.benissad@gmail.com	الجزائر
41	أستاذ	عبدالمنعم	الحر	الأمين العام	المنظمة العربية لحقوق الإنسان (ليبيا)	aabedmnam@yahoo.com	ليبيا
42	أستاذ	برهومي	ماجد	رئيس	جمعية أصدقاء أفريقيا	barhoumimajed@gmail.com	تونس
43	أستاذ	مجدي النعيم	عبدالرحمن	الأمين العام	المرصد السوداني لحقوق الإنسان	elnaim.magdi@gmail.com	السودان
44	أستاذ	جمال عبدالعزيز	عيد	مدير	الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان - مصر	gamaleid@anhri.net	مصر
45	أستاذ	ياكني إدموند	بيريزيليوس موليا	المدير التنفيذي	منظمة تمكين المجتمع المحلي من التقدم (CEPO)	gracelandyei@yahoo.com	جنوب السودان
46	أستاذ	لاروسي	عبدالله	ملف السجناء السياسيين	رابطة أسر السجناء الصحراويين والمختفين (AFAPREDSA)	Afapredesa20@gmail.com	الصحراء العربية

الرقم	اللقب	الأسم	الكنية	المنصب	المنظمة	البريد الالكتروني	البلد
47	أستاذ	جيمي	بالفوربول	مدير المناصرة والحملات - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	Crisis Action	Jamie.balfour@crisisaction.org	مصر
48	أستاذة	إميبت	جيتاشو أباتي	مسؤول التنسيق - مستشار	Crisis Action	Emebet.ga@gmail.com	إثيوبيا
49	أستاذ	جمال	مبروك علي	رئيس	المنظمة الدولية للتعاون والمساعدات	ioprngo@yahoo.com	ليبيا
50	أستاذة	مارثا	باكويسيغا-أوسولا	مدير مكتب نيروبي	Crisis Action	Bakwesegha-osula@crisisaction.org	كينيا
51	أستاذ	ديسيريه	أسوجبافي	رئيس مكتب	منظمة أوكسفام الدولية	Desire.Assogbavi@oxfaminternational.org	إثيوبيا
52	أستاذة	بريندا	موفيا	مستشار السياسات	منظمة أوكسفام الدولية	Brenda.mofya@oxfaminternational.org	إثيوبيا
53	أستاذة	فايث	أدهيامبو		منظمة أوكسفام الدولية	Faith.adhiambo@oxfaminternational.org	إثيوبيا
54	أستاذة	فارتون	آدان	المدير التنفيذي	مركز علمان لحقوق الإنسان	fartun@elmanpeace.org	الصومال
55	أستاذ	مالانين	لاخال		Sahrawi Research Watch	mellakhal@gmail.com	الصحراء العربية
منطقة شرق ووسط أفريقيا							
56	أستاذ	جيرومي	بونسو		Ligue Nationale pour les Elections Libres et Transparentes	jbonso1_linelit@yahoo.com	الكونغو الديمقراطية
57	أستاذ	رينيه	نجونجو	ناشط بيئي		renengongo2002@yahoo.fr	الكونغو الديمقراطية
58	أستاذ	داني ب.	سينجوما	المدير العام	CENADEP (Centre National d'appui au Développement et à la Participation Populaire) RESEAUPRODDES (Réseau de Promotion de la Démocratie et des Droits Economiques et Sociaux	bosskabalob@yahoo.fr	الكونغو الديمقراطية
59	أستاذ	تريسور شاردون	نزيلا كيندت	المدير التنفيذي	Observatoire Congolais des Droits de l'homme	nzilatresor@yahoo.fr	جمهورية الكونغو

الرقم	اللقب	الأسم	الكنية	المنصب	المنظمة	البريد الالكتروني	البلد
60	أستاذة	إيجوين ن.	كايتيسي	المدير التنفيذي	معهد تحليل السياسات والبحوث (IPAR)	e.kayitesi@ipar.rwanda.org	رواندا
61	أستاذ	كريستوف	سيبوداندي	المدير التنفيذي (Afrob) - عضو والرئيس السابق (OAG)	Afrobarometre; Observatoire de l'Action Gouvernementale (OAG)	csebudandi@yahoo.fr	بوروندي
62	السفير	أولوسجن	أكينسانيا	المدير الإقليمي	أديس أبابا - ISS	oakinsanya@issafrica.org	اثيوبيا
63	أ. دكتور	فيليب كاساجيبا	أبوولي	مدير البرامج	تحليل منع النزاع والمخاطر، ISS - أديس أبابا	kapuuli@issafrica.org	اثيوبيا
64	أستاذة	يولانده	بوكة	كبير الباحثين	تحليل منع النزاع والمخاطر، ISS - أديس أبابا	ybouka@issafrica	اثيوبيا
65	أستاذة	كيديست	ديميسيه	متدربة	أديس أبابا - ISS	kdemisse@issafrica.org	اثيوبيا
66	أستاذة	ليديا	تيجوبا	متدربة	أديس أبابا - ISS	latommisa@issafrica.org	اثيوبيا
منطقة غرب أفريقيا							
67	دكتور	ستيفان	فاليتي	محاضر	قسم دراسات السلام و النزاعات في جامعة ابادان	drfaleti@gmail.com; s.adefaleti@gmail.com	نيجيريا
68	أستاذ	جيمس أ.	لاهاي	المنسق الوطني	National Election Watch (NEW)	Lahaijames2006@yahoo.co.uk	سيراليون
69	دكتور	جون	موجيزا	مسؤول البرامج	المركز الافريقي للسلام والتنمية	pofficerpac@fasngo.org	السنغال
70	دكتور	روي	كوريا لانديم	باحث	المعهد الوطني لتطوير التعليم ؛ المعهد الوطني للإحصاء	landimrui@yahoo.com.br	غينيا بياسو
71	دكتور	أميه فولي كوكو	هيتشيللي	باحث، محاضر	جامعة دي لومي ؛ CPR - SPD	donhetcheli@yahoo.fr	توجو
72	أستاذ	عبدالحي	ديالو	الأمين العام	منتدى المجتمع المدني غرب أفريقيا (WACSOF)	info@wacsof.net; adiallo@wacsof.net	نيجيريا
73	أستاذ	مالكلوم و.	جوزيف		مركز دراسات الإعلام و بناء السلام	malcolmjoseph2000@yahoo.com	ليبيريا
74	أستاذ	آداما هاوا بيبي	ديالو		Organisation Guinéenne des Droits de l'Homme	ogdh2004@yahoo.fr; adamahawabibi@yahoo.fr	غينيا
75	أستاذ	نيستور	أودجوماني		Institut de Recherche Empirique en Economie Politique	nodjoumani@yahoo.com	بنين

الرقم	اللقب	الأسم	الكنية	المنصب	المنظمة	البريد الالكتروني	البلد
76		مي ساران	كيتا		Réseau des Femmes, Paix et Sécurité de la CEDEAO	masarankd@yahoo.fr	مالي
77	أستاذة	مايجا	زينابو لابو	رئيس	Association des Femmes Juristes de Niger (AFJN)	zeina_labo07@yahoo.fr; afjniger@yahoo.fr	النيجر
78	أ. دكتور	آلبرت	ويدروجو	أستاذ جامعي؛ وزير سابق، وزارة حقوق الإنسان	منظمة طبيعة العالم (WNO)	albert.ouedraogo1@gmail.com	بوركينا فاسو
79	أستاذة	نانا أسانتيوا	أفادزينو	المدير التنفيذي	معهد المجتمع المدني غرب أفريقيا (WACSI)	executivedirector@wacsi.org	غانا
80		أفيبا	دولفين	ممثل عن المدير التنفيذي	معهد الحكم الديمقراطي (DEG)	eakwetey@ideg.org	غانا
81	أستاذ	مومودو لامين	تارو	مسجل الجامعة		mltarro@utg.edu.gm	جامبيا
82	أستاذة	ساليماتا	بوركيه	رئيس	REPSFECO	fefeedes@yahoo.com	ساحل العاج
83	أستاذة	ليفينيا	أداي-منساه	رئيس البرامج، مكتب المدير	Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre (KAIPTC)	Levinia.Addae-Mensah@kaiptc.org	غانا
84	أستاذ	محمد أنور	سادات آدم	قائم بأعمال المدير ومدير برنامج EJ والحملات - غانا	منظمة أوكسفام الدولية	ASadat@oxfam.org.uk	غانا
85	أستاذ	إيمانويل	بومباندي	المدير التنفيذي	WANEP Regional	ebombande@wanep.org	غانا
86	أستاذ	شوكويميكا ب.	إزيه	مدير البرامج	WANEP Regional	ceze@wanep.org	غانا
87		أليمو	ديالو	المنسق الإقليمي، الشبكة والتنمية	WANEP Regional	adiallo@wanep.org	غانا
88	أستاذة	كوينيث	تاوو	المنسق الإقليمي	WANEP Regional	qtawo@wanep.org	غانا
89	أستاذ	فينسنت	ازوما	منسق E & M	WANEP Regional	vazymah@wanep.org	غانا
90	أستاذة	قسيا أونام	بيرش	مسؤول البرامج	WANEP Regional	kbirch@wanep.org	غانا
91	أستاذة	إستير	جوردون-منساه	مدير اداري	WANEP Regional	Egordon-mensah@wanep.org	غانا
92	أستاذة	ديانا	أكبيني ادودو	مساعد اداري	WANEP Regional	wanep@wanep.org; dtoffa@wanep.org	غانا
93	أستاذة	ديانا-روز	جبيبليوو-مانيو	السكرتير التنفيذي	WANEP Regional	Dgbeblewoo-manyo@wanep.org	غانا